آليات الدولة في دعم وتحفيز الشباب المقاول

State Mechanisms to Support and Motivate Young Entrepreneurs

د. عيشاوي وهيبة

جامعة البليدة 2، الجزائر

aicwahiba@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/10/01 تاريخ القبول: 2020/04/19

الملخص: عملت الدولة على وضع عدة تدابير وإجراءات وآليات لتسهيل مقاولة الشباب وتحفيزهم في خلق مؤسستهم الخاصة، وقد أصبحت المقاولة طريق ونموذج جديد يحتذى به ويعطي فرصا كبيرة وحرية واسعة أمام الشباب الذي يعتبر محرك النمو وقاطرته من اجل الاندماج والمشاركة في مختلف المجالات الاقتصادية مما يؤدي بصورة تلقائية إلى النمو الاقتصادي من خلال تنمية ابتكارات وقطاعات أعمال جديدة. وقد أدى ذلك فعلا إلى إنشاء بعض المقاولات الشبابية الناجحة، والبعض ينتظر تسهيلات وتدعيم أكثر بغرض إنشاء مقاولات أكبر من أجل النهوض بالإقتصاد وتحقيق النمو والإزدهار في مجالات مختلفة وعديدة ومربحة تعود بالفائدة على الإقتصاد، المجتمع والفرد

الكلمات المفتاحية: شباب؛ مقاولة ؛ شباب مقاول ؛ روح المقاولاتية ؛ آليات دعم المقاولة

Abstract : The State has endeavored to put in place several measures, procedures and mechanisms to facilitate entrepreneurship among young people and motivate them to start their own business. The company has become a new path and a new model to follow and offers great opportunities and freedom for young people who are the engine of growth and its engine for integration and participation in various economic fields, which leads automatically to economic growth through the development of new innovations and business sectors. This has already led to the creation of successful entrepreneurship, and some are waiting for more facilities and support to create larger entrepreneurship to stimulate the economy and achieve growth and prosperity in many different and profitable areas that profit to the economy, to society and to the individual.

***Key Words*:** Youth; Contractor; Young entrepreneur; Entrepreneurial spirit; Support mechanisms for entrepreneurship.

JEL Code : L26.

* مرسل المقال: عيشاوي وهيبة (aicwahiba@yahoo.fr).

المقدمة:

عرفت مسألة الشباب اهتماما كبيرا من قبل العديد من الباحثين والدارسين في مختلف التخصصات والمجالات، حيث اصبحت هذه الفئة تمثل رأس مال حقيقي لأي مجتمع بفعل الخصائص التي يتميزون بها عن باقي الفئات العمرية الأخرى ، فهي الطاقة المنتجة والثروة الحقيقية للتنمية، وهذا ما حفز الدولة إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وتقديم الدعم للشباب من اجل تنمية قدراتهم الفردية والابداعية وصقل مواهبهم والرفع من مؤهلاتهم وتحفيزهم لإنشاء مؤسستهم الخاصة، وهذا ما يزيد من شعورهم بوجودهم ويعزز ثقتهم في أنفسهم خاصة الشباب المقاول كأفراد صانعين للتنمية ومستقبل البلاد. ز عليه، جاء هذا البحث للإجابة عن التساؤل التالي: ما هي الفرص التي تمنحها الدولة لفئة الشباب للخروج من البطالة و للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني؟

1- المسألة الشبابية:

تعتبر قضية الشباب من القضايا المتشعبة خاصة في المجتمعات العربية وهذا ما جعلها تستحوذ مكانة اساسية في الخطاب السوسيولوجي، حيث أصبح الشباب يمثلون رأس المال الحقيقي لأي مجتمع بفعل الخصائص التي يتميزون بها عن باقي الفئات العمرية الأخرى، فالشباب كفئة اجتماعية يعتبرون أفراد صانعين للتنمية ومستفيدين منها، وتعد فئة الشباب من الفئات الحساسة في المجتمع والتي تحتاج إلى عناية خاصة وذلك لعدة اعتبارات تتعلق بخصوصية المرحلة العمرية للشباب بما تحمله من متغيرات وديناميكية في جوانب الشخصية، الطباع والسلوك، والتنامي الكبير لتكنولوجيات الإعلام والاتصال التي أدت بالشباب إلى بناء طموحات عديدة، والتطلع بشغف إلى كل ما هو جديد، بالإضافة إلى أن الإسهام في تلبية حاجات الشباب، يزيد من فرص الاستفادة من طاقاتهم المنتجة، حيث يعد العمل من بين مظاهر التفاعل بين الشباب ومؤسسات المجتمع، فهو عالم يبحث فيه الشباب عن تواجدهم ويعتبرونه ملجأ لتحقيق طموحاتهم (عماد المليتي 2009 ، ص 2) والجزائر ككثير من دول العالم التي تزخر بالموارد البشرية الشابة، وهذه الشريحة تشكل حوالي أكثر من ثلث المجتمع وكلهم قادرين على العمل وأغلبهم يبحث عنه ا سواء الشباب الذين انهوا دراستهم مبكرا أو المتكونين منهم وبالأخص خريجي الجامعات، ومع كل هذه المعطيات وارتفاع نسبة البطالة الذي صعب أكثر في وجود منصب عمل مناسب يحقق رغبات وطلبات الشاب وكفاءته ، وأمام هذا الوضع بادرت الدولة إلى وضع آليات جديدة تهدف إلى تشجيع المبادرات الحرة من خلال دعم إنشاء المؤسسات المصغرة لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه في مجال خلق مناصب العمل وتقليص البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما حفز الشباب إلى التوجه إلى انشاء مقاولات خاصة، والدولة بالمقابل عملت على تشجيع ودعم هذا التوجه من خلال مجموعة من الاجهزة التي أنشئت لهذا الغرض، وهذا بما يؤدي إلى خلق ديناميكية حقيقية فالشاب المقاول ينشئ مقاولته أو مؤسسته الخاصة وهذه الأخيرة تخلق الثروة والوظائف، وهذا ما يعطي القيمة المضافة والتي تنعكس إيجابا على الإقتصاد والمجتمع وكل مجالاته.

ولقد تعددت الأبحاث العلمية حول الشباب وواقعهم وكلها تؤكد على أهمية هذه الفئة من خلال دورها الفعال في عمليات التغير الاجتماعي، لكن الخطاب العلمي سواء الدراسات النظرية منها أو الميدانية ما فتئ أن يفتح النقاش حول التحديد المفهوماتي لكلمة شباب فبانتقالنا عبر الزمان والمكان، نلاحظ أن مصطلحات طفل ومراهق وشاب ومسن غير موجودة في جميع المجتمعات (عماد المليتي 2009 ، ص 03) وبالتالي فإن السن هو معطى اجتماعي أو إنتاج اجتماعي إن صح التعبير، فالمجتمع من خلال مقوماته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية هو الذي يحدد فترة الشباب– مثلا وفق عناصر يتبناها كأسس تنظيم العلاقات الاجتماعي، وفي صدد التحليل السوسيولوجي نجد عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو يقر" أن هناك اتجاها عاما في علم الاجتماع يعتبر الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية حدودا اعتباطية، فنحن لا نعرف أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الثراء لكن بورديو يضيف عبارة أخرى تجعل الحديث عن مجتمع شباب كفئة أو طبقة غير مبرر فهو يقول "أن" الشباب "ما هي إلا كلمة (Bourdieu,P ,1980,p143)، وهذا يعني انه سوسيولوجيا لا توجد حدود بين الأعمار، ولو اعتبر مبدئيا أن الفرد كونه شاب ب فهو ذو سن معينة أي أن هذه لكن تبقى الحدود العمرية لهذه المرحلة تعتبر سنا من الحياة، كما أشار اليفار جالون ان هذه الفئة صعبة التحديد.

إن التعريفات السوسيولوجية تذهب إلى استخراج المميزات المشتركة بين فئات الشباب، مؤكدة على الفوارق الاجتماعية بينها من حيث الانتماء الطبقي والأصول الاجتماعية، وعليه نحن نتحدث عن" مجتمع شباب " يعيش داخل المجتمع الكلي على حد تعبير جورج لانديه ولعل أهم أسباب الاهتمام السوسيولوجي بفئة الشباب ارتبطت بثورة الشباب عام 1968 ، في أمريكا ثم أوروبا أين أصبحوا يعتبرون كفاعلين اجتماعين (Musette , M.S, 2004,p98)

إن أهمية دراسة الشباب في علاقتها مع اي ظاهرة كانت تكمن في اعتبار هذه الفئة" المعنية أكثر بكل التحولات التي تحدث في المجتمع على المستوى الإقتصادي، الأسري وعالم الشغل، التكنولوجيات الجديدة أو ما تعلق بارتفاع الهوة واللامساواة الإجتماعية (حمدوش رشيد، ، 2009 ، ص204) وبالتالي من الخطأ إقصائها من أي مشروع كان.

1.1– مسألة الشباب في الجزائر:

حتى ولو أن الشباب أعتبر في العشر سنوات السابقة ظاهرة جديدة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي ، وربما توجد هناك علاقة بين بروز بداية الاهتمام مع بعض الأحداث والظواهر المتعلقة بأجيال السبعينات والثمانينيات، أجيال ما بعد الاستقلال، مثل الحركات الإسلامية والسلفية، بعض الأحداث التي مرت بها بعض الدول مثل تونس 1987 والمغرب 1981والجزائر1982 وبعدها والتي جلبت النظر إلى سن المتظاهرين، إلا أن هذا الموضوع الذي احدث إشكالا في تعريفه كمصطلح بقي ظاهرة قلت فيها الدراسات خاصة المهتمة مباشرة به، ما جعل الباحث "مصطفى بوتفنوشت "يقر أن الشباب في الجزائر شكل ذلك النكرة او الهول السوسيولوجي

(Boutefnouchet ,M, 1986, p04)، وبالمقابل يرى الباحث" الجيلالي صاري "أن الدراسات والتحليلات حول الشباب متوفرة لكن اغلب الموضوعات التي تم التطرق إليها متعلقة بتلك المسائل التي لها علاقة بالإنشغالات الكبرى للجزائر في السبعينيات أو الاهتمامات ذات العلاقة مع السياسات المنتهجة آنذاك خاصة ما تعلق بالتكوين والتعليم (Sari ,D, recherche, 1996, p 06)

2.1– الشباب والمقاولة في الجزائر:

يعد مفهوم المقاولة الشبابية من بين المفاهيم الأساسية المشكلة لهذه الدراسة، كما تبقى المقاولة من المظاهر التي لازالت لم تعطى لها جهود أكثر لفهمها من زاوية الشباب، فالكثير من البحوث التي أجريت وتجرى على فئة الشباب تصب في إطار شامل يتعلق بهذه الفئة من الساكنة، أي كفئة البالغين، لكن هناك تجاهل لجهود هذه الفئة في خلق وسائل عيش من خلال الأنشطة المقاولاتية(حازم الببلاوي، 2005 ، ص70).

أ– الشباب والتوجه المقاولاتي :

أ1. ماهية المقاولة: أصبحت المقاولة مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد نظرا لما يوفره هؤلاء المقاولون والمؤسسات من مناصب شغل، ومع تخلي بعض الشركات الكبرى عن بعض الأنشطة غير الملائمة لتشغيلها، قدمت بذلك فرصا للمؤسسات الناشئة للاستثمار في تلك الأنشطة بأكثر استقلالية وبمستوى معيشي أفضل.

أ2. تعريف المقاولة: هي عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق، وبين لاثنين المغامرة لجمع والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة و خوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هو التجديد سواء على مستوى المنتوج المادي او الفكري الطرق والمناهج .أو اكتشاف موارد جديدة، فتنطوي المقاولة على مبدأ الإبداع(مراح حياة، 2010 ، ص26).

أ3. المفهوم السوسيولوجي للمقاولة :هي وحدة اجتماعية هادفة تتكون من عناصر بشرية ومادية ومعنوية، تمارس نشاط اجتماعي، وتنتج سلع وخدمات في محيط معين . (Mottez, Bénard , , 1975,p500).

يعد مفهوم المقاولة من المفاهيم الهامة التي اصبحت تفتح مجالا واسعا وذلك نتيجة تعدد وجهات النظر والتي افرزت عدة مقاربات ترتبط اساسا بالمقاول كعنصر مهم في المقاولة ولهذا فإن تحديد هذا الاخير يتعلق بدرجة كبيرة بتحديد مفهوم المقاول .

والمقاربة الاقتصادية ركزت على وظائف المقاول الاقتصادية حيث يعرف انه "الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من اجل ضمان انجاز عمل ما " ومع التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي والمخاطر التي اصبحت تتربص به تم إدخال عنصر عدم اليقين في تعريفه ليصبح المقاول "الشخص الذي يشتري او يستأجر بسعر اكيد ليبيع وينتج بسعر غير اكيد وهذا ما اشار اليه شمبيتر في دراساته سنة 1935و التي اعتبرت المقاول شخصا

مبدعا يسعى للتغيير واقتناص الفرص واستخدام الموارد المتاحة بطرق مختلفة تبرز قدرته على الابتكار والابداع. (انتوني غدنز، 2005، ص89).

اما المقاربة السلوكية فكان تركيزها منصب على دراسة خصائص المقاول وهي مقاربة نفسية ديموغرافية حاولت التمييز بين خصائص ومميزات وسلوك المقاول مقارنة ببقية الاعوان الاقتصاديين التي تخلق عنده الحاجة الى الانجاز والتميز وكذا تأثيرات الوس الاجتماعي والمسار المهني مما يكسبه جملة من ال صفات تدفعه الى اتخاذ قرار دخول عالم المقاولة .

اما فيما يخص المقاربة المرحلية كان رأيها على خلاف ذلك حيث اخذت بعين الاعتبار عامل الزمن في تحليل مختلف المتغيرات التي تسمح بنشوء المقاولة وسير نشاطها مما يدفع المقاول الولوج ضمن محيط متغير متعرض للتغيير والابداع باستمرار

و ان تعدد الاتجاهات التي تناولت مفهوم المقاول ادى بدوره الى تعدد مفاهيم المقاولة وتشعبها ،ومن هنا يمكن اعتبار المقاولة هي انشاء مؤسسة جديدة من خلال البحث عن افضل الفرص واستغلال الموارد المتاحة وتفجير الطاقات الابداعية والتميز في العمل(انتوني غدنز، 2005، ص89). .

ومن هنا يمكن إعتبار: المقاولة أنها عملية إنشاء منظمات جديدة من خلال استغلال الفرص المتاحة والتي تكون من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد والتي تنتج قيمة مضافة .

ب– الدوافع والمحفزات التي تدفع الشباب لإنشاء المقاولة: هناك عدة دوافع ومحفزات تحث الشاب على إنشاء المقاولة نذكر منها: (سلامي منيرة ، 2008 ، ص ص 34-33)

- **دوافع شخصية:** وتمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد أكبر بالمقارنة مع الآخرين.
- **دوافع نفسية:** الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول، المحفزات، المواقف، الاستعدادات والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.
- **تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع:** وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق مؤسسة، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أخف.
- **الانتقالات السلبية العمل:** مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين.
- **الانتقالات الإيجابية:** مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن .
- **الأوضاع الوسيطية** : وتعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد، والمحركة للحدث والفعل المقاولاتي.

لقد كان لكل هذه العوامل أثر في تجسيد الفعل المقاولاتي لدى الشباب فالانتقالات السلبية مثل الهجرة، يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي بالإضافة الى الانتقالات الإيجابية والأوضاع الوسيطية، فتؤثران في حث الفرد على المقاولة، ونفس الشيء بالنسبة لمتغيرات الوسيطية والمتمثلة في إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي.

فالعوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورا فعالا في التأثير على نظام القيم لدى الافراد ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دورا مهما في تكوين رغبة الفرد للعمل المقاولاتي، بالإضافة للتجارب السابقة والفشل في تجارب مقاولاتية سابقة، كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص .وتنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته .فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد للموارد المالية لإنشاء مقاولة، كما تؤثر كل من مساعدة ومساندة الزوجة، والأصدقاء والمختصين من خلال الدعم الشخصي أو من خلال ما يقدم في شكل نصائح واستشارات إلى رفع رغبة الفرد للمقاولة، دون أن ننسى الأهمية الكبرى للتكوين المتخصص والخاص في كيفية إنشاء المؤسسات وبناء المقاولة الذي يوجه الفرد ويحقق رغباته في إنشاء مقاولته وتحقيقها.

2- المقاولة والعمل المستقل لدى الشباب:

تحتل المقاولة مركزا مهما في التنمية المستدامة، ذلك لقدرتها على خلق أنشطة ومناصب شغل جديدة خاصة لدى الشباب، و بالتالي يحتل العمل المستقل لدى الشباب أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من مزايا مادية ومعنوية، لكن تبقى هذه الأهمية والاهتمام في حد ذاته مرتبطين بعوامل تتعلق بالعائلة، النظام التعليمي، القوانين والتشريعات...الخ، فمثلا" التربية الفعالة المتعلقة بالمقاولة لدى الشباب، تحضر هؤلاء ليصبحوا مسؤولين قادرين على أن يكونوا مقاولين ويساهمون في التنمية الاقتصادية المستدامة. (Center for Youth Entrepreneurship Education)

إن أهمية المقاولة والعمل المستقل لدى الشباب تكمن في خلق مناصب شغل وتستهدف بالدرجة الأولى فئة الشباب البطال والمهمش، فالمقاولة لها دور في معالجة عدة مشاكل سيكو -سوسيولوجية وحتى الانحراف الناتج عن البطالة، كذلك فإن المقاولة لدى الشباب تساهم في تمويل المجتمع بالمنتوجات والخدمات التي تقدمها خاصة للجماعة المحلية وهذا ينعكس بدوره على التنمية المحلية، كما أن المقاولة لدى الشباب تساهم في تشجيع الإبداع من خلال دفعهم إلى تبني أفكار وحلول ووسائل عمل جديدة، بهذا المعنى فهي تحيل إلى تلك القدرات والصفات العملية التي يتبناها الشاب مثل المبادرة، الإبداع والخلق في وسط عمل مستقل.

و أهمية تشجيع المقاولة لدى الشباب تكمن في تحسين الاتجاهات الاجتماعية نحو المقاولة، وبالتالي امتلاك ثقافة مقاولاتية، هذا ما يؤدي إلى ترسيخ فكرة أن هذه الأخيرة هي طريق لمسار مهني مستدام، و بالتالي إنشاء المؤسسات الجديدة تقدم للشباب خاصة المهمش منهم، سببا للعيش وإحساسا بالانتماء، هكذا يمكن أن تتشكل هوية الشباب كأعضاء فاعلين داخل المجتمع(عماد المليتي 2009 ، ص 10).

1.2- واقع المقاولة لدى الشباب:

تعد الأبحاث في ميدان المقاولة لدى الشباب قليلة نوعا ما مقارنة بتلك المتعلقة بالمقاولة بصفة عامة، مع ذلك نجد بعض الأبحاث المقارنة كتلك التي قام الباحث Chigunta لدى الشباب من خلال تعرضه لنموذجين الأول متعلق بالدول المتطورة" انكلترا" والثاني متعلق بالدول النامية والسائرة نحو النمو "زامبيا"، حسب الباحث فإن المقاولين الشباب ذكور وإناث في الدول المتقدمة يختارون مجال الأعمال لأسباب تتعلق بالرغبة في الاستقلالية والمرونة في العمل وليس بالضرورة الربح المادي (Chigunta, 2003). ، لكن تبقى قلة خلق مناصب الشغل بالنسبة للمقاولات الشبابية من بين النقاط السوداء خاصة لدى الفئات الأقل من 25 سنة، هذا يرجع لقلة الخبرة المهنية لدى هذه الفئات، وعليه فإن المبادرات الفردية لهذه الفئة تبقى في غاية التواضع وعلى الهامش مقارنة بتلك التي لدى الفئات العمرية لأكثر من 30 أو 35 سنة.

بالمقابل ترجع دوافع إنشاء المؤسسات في النموذج الثاني إلى عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى والمتعلقة بالفقر الناتج عن البطالة ومختلف الضغوطات الاجتماعية، كما أن الممارسة المقاولاتية يهيمن عليها الذكور مقارنة بالإناث -نظرا للبنية السوسيو ثقافية لهذه المجتمعات ذات الهيمنة(Chigunta,2003,p6) .

3- آليات دعم الشباب المقاول ومرافقة إنشاء المشاريع :

في ظل إرتفاع نسبة البطالة وقلة فرص العمل، والظروف الصعبة وارتفاع المنافسة بدأ البحث عن آلية تعمل على تطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي المشاريع، والجزائر كغيرها من البلدان تفطنت لأهمية هذا النوع من المؤسسات وهي تسعى جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة الموجهة للشباب بغرض تدعيم المبادرين وأصحاب الأفكار الإبداعية والطموحة لإنشاء المقاولات من أجل توسيع فرص العمل، حيث قامت الدولة بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية التي حاولت وضع العديد من الآليات من بينها :

3-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات و/أو الرخص (Mohamed Boukhari, 2009, p39)

بالإضافة إلى الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يجوز للمستثمرين المنصوص عليهم في المادتين 1 و2 التمتع بتطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية بشأن الأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز مشروع الاستثمار والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل

مباشرة في إنجاز المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري (الأمر رقم 01-03، 2001، ص4)

3-2- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME:

دائما في إطار التراجع المستمر للتشغيل خاصة ذي الطابع الدائم من قبل الدولة في ظل الاندماج التدريجي ضمن الاقتصاد العالمي ونظرا للتزايد المستمر لمعدلات البطالة وما انجر عنه من مظاهر سلبية، شهدت سنة 2005 ميلاد جهاز جديد للتشغيل سميت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة ، تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 165 المؤرخ في 03 ماي 2005 ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم 05- 165 المؤرخ في 03 ماي 2005 (المرسوم التنفيذي رقم 05-165، 2005، ص28). و الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي تعمل على: تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والإستشارة للمؤسسات، والمتابعة الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، وإنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث سعت الى تحقيق عدة اهداف اهمها:

- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها ، التخفيضات في نسب الفوائد
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة لتسيير المالي وتعبئة القروض.
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار
- التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها .
- تكلف جهات متخصصة عداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

3-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولها 53 فرعًا على المستوى الوطني (المرسوم التنفيذي رقم 96-296، 1996 ، ص12) ، فإنه يستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 و 35 سنة الذين يرغبون إنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70٪ من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما بيانات CNES بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها إلى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما

لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة، من بين الوكالات الموجودة في جميع أنحاء الوطن الجزائري، تقدم ANSEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة، كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.

3-4- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94- 188 المؤرخ في 6 جويلية 1994م، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94 /1 المؤرخ في 11 ماي 1994م، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية، أصبح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يساعد على إدماج شريحة معتبرة للباحثين عن الشغل من خلال إعطائهم فرصة بناء مشاريع عمل حرة وبصورة مستقلة، يشمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ثلاثة مديريات جهوية، وكل مديرية جهوية لها عدد من الوكالات الولائية يعمل الصندوق على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و 50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة.، تعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، كما توفر أيضا خدمات أو مساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول ، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي)

3-5- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: التي تأسست في عام 2004، تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية.

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس" ،"المبادرة الذاتية" وعلى "روح المقاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي (CNES, 2004, p148)

3-6- المقاولاتية من خلال حاضنات الأعمال: تهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (المرسوم التنفيذي رقم03/78 2003، ص14) وتأخذ ثلاثة أشكال:

- **المحضنة**: وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قطاع الخدمات، ورشة الربط: هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، نزل المؤسسات: يتكفل

بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث. تتكفل المحاضن (المشاتل) بما يلي: (المرسوم التنفيذي رقم78/03 ، 2003، ص ص14-22):

- تسيير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.
- تقديم الإرشادات الخاصة والاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع، وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ومجلس اعتماد للمشاريع.

- **مراكز التسهيل**: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تتكفل هذه المراكز بمهام عدة أهمها:

- دراسة الملفات والاشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير(Mohamed Boukhari, 2009, p41).

3-6- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.
- ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب واللجان الدائمة.

في ديسمبر 2009، تم إنشاء حاضنة في سيدي عبد الله في ولاية الجزائر العاصمة تحت إشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الحضائر التكنولوجية، حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة، ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية، موجهة نحو الابتكار، توفر الحاضنة التكوين والمرافقة في جميع مراحل المشروع إلى غاية انطلاق المؤسسة، كما تؤدي الحاضنة أيضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية مثل ANSEJ .

يجب على حاملي المشاريع تقديم طلب الحصول على دعم لمشاريعهم أمام هيئة، وهي التي سوف تقرر بشأن قبول طلباتهم، حيث الحاضنة تستضيف عشرين مشروعا في السنة لفترة 24 إلى 30 شهرا، كما أنها تهدف إلى خلق 15 مؤسسة ابتكارية (start-ups) في السنة، وبالمثل تم افتتاح حاضنة ثانية في جويلية 2011 في عنابة، ثم في وهران، غرداية، ورقلة ومختلف أنحاء الوطن .

4- المبادرات الخاصة لترقية المقاولاتية و متطلبات تفعيل المسار المقاولاتي:

4-1- المبادرات الخاصة لترقية المقاولاتية في الجزائر:

شهدت الجزائر أيضا العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة، مع أهدف متماثلة في كل مرة وهي تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية، التي أنشئت في أكتوبر 2010 والتي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع (Guechtouli, 2014) .

في إطار مماثل، تعاونية الجزائريين في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا فعالا، تأسست مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية (ASI) في عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية، ASI تنظم مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة، ويحصل الفائزون على الحضانة في حاضنة سيدي عبد الله في الجزائر العاصمة ، وتقدم لهم المشورة ودورات التدريب.

كما أعلنت نفس التعاونية في أكتوبر 2011 عن إنشاء صندوق استثماري جزائري-أمريكي يسمى "ملائكة أعمال القصبة"، وبالتالي إدخال طريقة جديدة للتمويل في الجزائر.

4-2- بعض متطلبات تفعيل المسار المقاولاتي:

يمكن تفعيل المسار أو العمل المقاولاتي من خلال توفر بعض المتطلبات نذكر منها:

- **الخبرة** :إن الخبرة الملائمة عنصر ضروري في جميع مراحل المسار المقاولاتي، أي منذ تحديد الفرص إلى غاية التسيير الفعلي للمؤسسة، وحسب نظرية رأس المال البشري ، فكلما كان هذا الأخير يتكون من أفراد ذو مستوى علمي مرتفع، كلما ساعد ذلك على تنفيذ المهام المطلوبة بشكل أفضل، فاكتشاف واستغلال الفرص يعتمد بشكل كبير على الخبرات السابقة المحصلة خلال الدراسات والحياة العملية.
- **الموارد المالية**: فكما نعلم فأي شخص يريد إنشاء مؤسسة، فيجب أن يمتلك السيولة الكافية لذلك، وقيمة أموال بدء المشروع هي التي تحدد نوع الفرص المستغلة، والتي تختلف حسب حجم الأموال المسخرة لها.
- **المحفزات الاجتماعية الاقتصادية**: مثال على ذلك تلبية الحاجات أساسية المتعلقة بالبقاء، الحصول على دخل، رفع القدرة الشرائية، تحسين الشروط المعيشية، وهي أمور محفزة للفرد لإنشاء مقاولة.

- **الحوافز المهنية:** فهي عموما تخص الإطارات والموظفين الذين يرغبون في تغيير نشاطهم، وغالبا ما تختار النساء مجال المقاولة كمسار مهني ثاني، وهذا بعد انتهائها وإتمامها وعملها المهني الأول
- **الظروف السائدة:** يتطلب العمل المقاولاتي سيادة نظام اقتصاد السوق، والحرية السياسية، فلا يمكننا رؤية مؤسسات حرة دون وجود حقوق تضمن حرية التبادل، حماية الأشخاص والسلع .فحرية المقاولة وحرية التعامل هما أساس المسار المقاولاتي.
- **الأساس الإقليمي:** فالإقليم بالتسهيلات التي يمكن أن يقدمها يؤثر على المسار والعمل المقاولاتي .مثال ذلك :قرب الجامعات ومصادر الكفاءات، مجتمع نشط ومتفتح للمبادرات الفردية، النمو الديمغرافي، امتلاك الشخص لموارد مالية، وجود مؤسسات والمنظمات المالية، الآليات المشجعة الإقليمية والمحلية، النشاطات المسبقة والملحقة المتولدة من طرف شبكات المؤسسات المتواجدة، الخصائص الإقليمية والبطالة المرتفعة.....إلخ كلها عوامل مولدة لمقاولين جدد(WidadGuechtouli, Manelle Guechtouli, 2014)
- **أنظمة المساندة والدعم لإنشاء المؤسسات:** وهذه الأنظمة هي عوامل محتملة يمكنها أن تؤثر بشكل ملائم أو غير ملائم على القدرات المقاولاتية للفرد من ناحية التمويل، والذي بدوره يقوي التوجه المقاولاتي للأفراد ، ويقود أيضا إلى إنشاء مؤسسة.

الخاتمة:

إن فئة الشباب تشكل فعلا القاعدة الاجتماعية وعنصرا حاسما في الهرمي الديموغرافي الجزائري، هذا ما يمنح الجزائر فرص أكبر لتحقيق التنمية من اجل منافسة الدول الاخرى، باعتبار أن فئة الشباب تشكل رأسمالا حقيقيا يتميز بطاقات كامنة للإنتاج والإبداع، خاصة في المجال المقاولاتي والتي حقق فيها نجاحا كبيرا كان له اثرا ايجابيا على افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا تعتبر فئة الشباب من أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، فضلا عما تتسم به هذه الفئة من مرونة في عمليات التكيف مع المواقف التي تواجههم من جهة ودعامة يعتمد عليها المجتمع في رسم سياسات استثمار جهود الشباب من أجل التنمية والبناء من جهة أخرى، فلابد من إعطاء الشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الخاصة فرصة لتحقيق ذاته وتقديم القيمة المضافة للإقتصاد الوطني من خلال بلورة مشروعه ميدانيا خاصة منها المشاريع ذات المنفعة العامة للمجتمع ككل، وارتأينا في الاخير طرح بعض الاقتراحات من اجل تحفيز وتدعيم الشباب المقاول من خلال :

- تشجيع الشباب وتدعيمه في مختلف المشاريع المسطرة من اجل تحقيق حاجاته وطموحاته.
- تنمية ثقافة المقاولة وترسيخها لدى الشباب خاصة الطلبة من خلال نظام التربية والتعليم حيث تصبح الجامعة حاضنة للأعمال المقاولاتية .
- وضع مقررات دراسية مرافقة في مجال التعليم العالي والتكوين المهني في إطار تشجيع العمل الخاص مهما كان نوع التعليم أو التكوين وهذا بغرض رفع روح المبادرة لدى الشباب وزيادة الدافعية نحو التوجه المقاولاتي .

- إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد انشاء المؤسسة في إطار هيئات الدعم وحاضنات الأعمال.
- إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة المنشأة حديثا، وتفعيل فكرة التمويل الإسلامي الذي يعتبر عدم توفره عائقا أمام العديد من الشباب نحو الإقبال على إنشاء مؤسستهم الخاصة .
- إعادة النظر في منظومة التكوين المهني والتعليم من اجل فتح افاق واسعة في سوق العمل ونسج علاقات تواصل بين المؤسسات الإقتصادية والمؤسسات الجامعية التكوينية والبحثية لتفعيل سوق العمل وتحقيق متطلبات المجتمع.
- تنمية مناخ الأعمال وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات وتفعيل الحوكمة والرقابة ومحاربة الفساد الإداري وخاصة المحسوبية
- تشجيع الشباب على خلق المؤسسات خاصة النفعية منها التي يستفيد منها المجتمع بكل أطيافه
- فتح المبادرة أكثر للشباب الجامعي بصفة عامة والشاب المبدع والمبتكر بصفة خاصة لإنشاء مؤسسات تجيب على متطلبات المجتمع خاصة التكنولوجية والصناعية منها لتخفيف عبء الواردات خاصة فيما يتعلق بالمجالات الحيوية للمجتمع كالصحة، الفلاحة والتكنولوجيات الحديثة وتطبيقاتها.

قائمة المراجع :

- الأمر رقم 01-03، الجريدة الرسمية، العدد47 ،4 أوت 2001، ص4.
- المرسوم التنفيذي رقم 05- 165، الجريدة الرسمية، العدد32 ،4 ماي 2005
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية، العدد52، 8 سبتمبر 1996
- المرسوم التنفيذي رقم78/03 ، الجريدة الرسمية، العدد13، 25 فبراير 2003.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي(2004)، تقرير الوضعية الإقتصادية والإجتماعية.
- غدنز انتوني (2005)، علم اجتماع ،تر فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،بيروت
- حازم الببلاوي (2005)، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي
- حمدوش رشيد (2009)، مسألة الرط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، امتدادية أم قطعية؟ دراسة ميدانية مدينة الجزائر نموذجا توضيحيا، توطئة :مصطفى الشريف، دار هومة، الجزائر
- سلامي منيرة (2008)، "التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة
- المليتي عماد (2009)،" ثقافة الشباب العربي " الأوضاع الحالية والرؤى المستقبلية"، اجتماع الخبراء حول تعزيز الإنصاف الاجتماعي.

- مراح حياة (2010)، إشكالية المقاول الجزائري الجديد "الجزء الأول، مجلة دراسات اجتماعية ، الجزائر، العدد3.
- Boukhari Mohamed (2009), Rôle de l'État vis-à-vis des TPE/PME dans un pays nouvellement adhérent à l'économie de marché : cas de l'Algérie, « La vulnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé », 11èmeJournées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada.
- Bourdieu (P),(1980), Question de sociologie, Minuit, Paris.
- Boutefnouchet (M)(2006), « les trois milieux du jeune algérien **»,** Revue de Sociologie, institut de sociologie, Université d'Alger, OPU ,N° 02
- Center for Youth Entrepreneurship Education, www.entr-ed.org/criteria.html
- Chigunta (M.F),(2003), "L'entrepreneuriat chez les jeunes: relever les grands défis stratégiques», L'actualité des services aux entreprises, n°07, DGCID (MAE),.www.yesweb.org/gkr/res/bg.frentrep.ta.doc
- CNES , (2004).Rapport sur la conjonction économique et sociale du premier semestre, Algérie.
- Guechtouli Widad, Guechtouli Manelle, L'entrepreneuriat en Algérie : quels enjeux pour quelles réalités ? , Working Paper 2014-150, IPAG Business School184, Boulevard Saint-Germain75006 Paris France
- Mottez Bénard (1975) ,La sociologie Industrielle**,** presse universitaire de France .
- Musette (M.S) (2004),"la jeunesse un objet d'étude sociologique" **,** Regards critique sur les jeunes et la santé en Algérie, S/D: Mohamed SAIB MUSETTE, CREAD, Algérie.
- Sari Djilali (1996), le poids de la démographie dans la tourmente Algérienne, CEPED, Rapport de recherche, n°01, Paris.